المحاضرة الرابعة (إرساء الإدارة الفرنسية في الجزائر)

1 - لجنة الحكومة:

إلى جانب محاولة الفرنسيين بسط سيطرتهم بالقوة العسكرية حاولوا ايجاد هياكل ادارية كثيرة حتى يتسنى لهم تسيير شؤون الأهالي بواسطتها، وأول خطوة اتخذت في هذا الميدان هو قيام "دي بورمون" يوم 6 جويلية 1830، بإصدار قرار يقضي بإنشاء (لجنة الحكومة)، وكانت مهمتها تسيير شؤون المدينة وتوفير الحاجات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن والمرافق، كما كانت مهمتها أيضا البحث على أنجح النظم التي يجب اتباعها في الجزائر، وكذا النظر في النظم التي كانت سائدة من قبل وتعديل ما يمكن تعديله منها واستخدام أعيان المدينة في أمر تسيير شؤونها، ولقد سلمت رئاسة هذه اللجنة التي تعد حقيقة أمرها نواة الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر والتي ستلد بعد توصيات اللجنة الإفريقية سنة 1834، إلى السيد "دينييه"، وكان أعضاءها من الفرنسيين والعرب واليهود، وأبعد العنصر التركي، ويعود ذلك إلى تخوف "دي بورمون" من قيام العناصر التركية في حالة تعيينها في اللجنة من عقد اتصالات لها مع السلطات العثمانية.

2 – لجنة البلدية:

إلى جانب (لجنة الحكومة) تم تشكيل لجنة ثانية وهي (لجنة البلدية) والتي ضمت بداخلها بعض الشخصيات الجزائرية مثل "أحمد بوضربة" و"الحاج علي بن أمين السكة" و"حمدان بن عثمان خوجة". وكانت مهمتها العمل على إنشاء إدارة محلية وتوفير الحاجات المستعجلة للجيش ومعرفة مهمتها العمل على إنشاء إدارة محلية وتوفير الحاجات المستعجلة ومعرفة قدرات وطاقات البلاد العامة ومدينة الجزائر خاصة.

3 – اللجنة الخيرية للغوث:

شكل "دي بورمون" لجة ثالثة وهي مختصة بالشؤون الدينية والمالية، وسموها (لجنة الخيرية للغوث) مهمتها السهر على الأوقاف ومواردها، وكان هذا تمهيدا لمصادرتها، وكانت هذه اللجنة تتكون من تسعة أشخاص من بينهم "حمدان بن عثمان خوجة" "عبد الرحمان اسطانبولي" ومصطفى السائجي" و"محمد بن عبد اللطيف".

4 – مكتب الشؤون العربية:

أما عن شؤون الأهالي فإنها في بداية الأمر سلمت إلى الإحدى المكاتب التابعة لمكتب القائد العام للقوات الفرنسية، وكذا القيادات العربية التي احتفظت بألقابها السابقة مثل الآغا والقايد والباشاغا والخليفة. ثم قامت الإدارة بعد ذلك بتدعيم هذا بمكتب خاص بالشؤون العربية من أجل متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر المختلفة الموجودة في الجزائر، وقد قام بإنشاء هذا المكتب الجنرال "أفيزارد" في مارس

1833، والذي تولى تسيير شؤون الجنرال بالنيابة بعد رحيل الجنرال "كلوزيل" يوم 4 مارس، ويتكون هذا المكتب من رئيس ويساعده شخصين إلى جانب ثلاث مترجمين، ومهمة المكتب تقرير يومي للحاكم العام حول الوضع العام، وأولى من تولى تسيير شؤونه هو نقيب "لاموريسيير" (Lamoricière)، الذي كان يتقن اللغة العربية، إلا أنه لم يبق طويلا على رأس المكتب، إذ سرعان ما عوض بضابط أخر وهو "بيليسيه دي رنيو" (Pellissier De Reynaud) صاحب كتاب (حوليات الجزائر) سنة 1834.

لقد تحمل هذا المكتب مسؤولية شؤون الأهالي تحت تسمية (مكتب الشؤون العربية) إلى غاية 1837، إذا قام هذه السننة الحاكم العام "دامريسون" بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية، والتي قام الحاكم العام "فالي" (1837 - 1841) بربطها بقيادة الأركان العامة للجيش، وأعطى الأولوية للغزو العسكري على إدارة شؤون الجزائريين. ولكن "بيجو" الذي تولى حكم الجزائر فيما بين 1841 – 1847، عاد الاهتمام بإدارة الشؤون العربية، واتخذ منها إدارة لقهر الجزائريين، وتوجيه قيادتهم، والسبب الذي جعل الجنرال "بيجو" يهتم كثيرا بهذا الجانب هو الانتصارات الكثيرة التي حققتها القوات الفرنسية في أنحاء كثيرة من القطر الجزائري، حيث توسعت رقعة الأراضي التي تسيطر عليها، لذلك قرر توسيع هياكل المكاتب العربية، وفي هذا الشأن صدر مرسوما وزاريا يوم 01 أكتوبر 1844 ينص على إنشاء وظيفة مدير الشؤون العربية للإدارة الشؤون الجزائرية تحت أمر وسلطة الضابط العام والحاكم الأعلى في كل منطقة وناحية، إذ يقوم المكتب العربي بمراقبة مختلف الأوضاع ويرفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر، وهي بدورها ترفعها إلى وزير الحربية في باريس.

5 – الادارة العسكرية والادارة المدنية:

اتسم الحكم الفرنسي للجزائر طيلة الأربعين سنة الأولى (1830 – 1870) بالطابع العسكري، كان الجيش هو السلطة القوية المسيرة للبلاد سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو الأوروبيين، منن إدارة الحاكم العام العليا إلى إدارة المكتب العربي القاعدية، كان الجنرالات والعقداء هم أصحاب الكلمة الأخيرة، وقد ظهرت إلى جانبهم إدارة مدنية ولكنها كانت ثانوية ومحددة المجال، كما ظهرت محاولات لدعم النظام المدني قبل 1870 وبرزت صراعات أيضا بين الفرنسيين في تغليب المدني على العسكري، ولكن النموذج بقي في يد السلطة العسكرية دائما إلى غاية سقوط الإمبراطورية الثانية وظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870.

6 – الإدارة المركزية والإدارة المحلية:

أ – الإدارة المركزية:

الإدارة المركزية كان يمثلها (الحاكم العام)، وهو في العادة تختاره حكومته من كبار الضباط الذي سبق لهم العمل في الجزائر وحاربوا أهلها سنوات طويلة، واكتسبوا خبرة واسعة عن عادات وتقاليد ولغة البلاد.

كما دعمت سلطة الحاكم بمجلسين، أحدهما يسمى المجلس الاستشاري وهو يتألف منه ومن المدير العام للإدارة المدنية ومن قائد سلاح الهندسة العسكرية ومن مفتش المالية، بالإضافة إلى عدد من المستشارين. وكانت مهمة المجلس الاستشاري دراسة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وإبداء الرأي فيها.

أما المجلس الثاني فسمى بالمجلس الأعلى للحكومة، وكان يضم أعضاء المجلس الاستشاري، ونائب الحاكم العام، والقادة العسكريين للولايات الثلاث والولاة هم أيضا ثلاثة أيضا، ورئيس المحكمة العليا لمدينة الجزائر، والأسقف، ومستشارين عامين (اثنان عن كل ولاية). وكانت مهمة المجلس الأعلى دراسة مسألة الضرائب والتداول بشأنها، وتحضير الميزانية. ومن صلاحيات الحاكم العام أنه القائد العام للقوات البرية، وهو يتصل بالإمبراطور بواسطة وزير الحربية، وله السلطة الكاملة في كل الأمور بالجزائر ما عدا القضاء الإسلامي والشؤون الدينية الإسلامية والتعليم الأهلي. والملاحظ هنا أنه لم يكن في المجلس الأعلى ولا في الاستشاري جزائريون في هذه الفترة.

ب - الإدارة المحلية:

1 – الولايات:

منذ 1848؛ وبناءً على دستور 1848 الفرنسي الذي نص على أن الجزائر ثلاث مقاطعات فرنسية، فقد أصبحت الجزائر مقسمة إلى ثلاث ولايات: هي (الجزائر قسنطينة وهران)، على رأس كل منها وال مدني وإلى جانبه قائد عسكري. وما دام الحكم كله على النمط العسكري فإن الكفة كانت دائما إلى جانب العسكريين وكان إنشاء الولاية المدنية من مطالب الكولون، وليس من مطالب الجزائريين، وهو يتماشى مع الفكر الجمهوري الليبيرالي الذي جات به ثورة 1848 في فرنسا. وتبعا لأنشاء الولاية وإلغاء الحكم العسكري سنة1858 أنشئ أيضا سنة 1859 ثلاثة مجالس تسمى ولائية (Conseil général départemental)، وكان كل ثلاثة مجالس يتألف من حوالي خمسة عشر عضوا من الأوربيون والجزائريون واليهود، ودور الأعضاء الجزائريون في هذه المجالس ثانوي جدا، فهم معيّنون تعيينا من أعيان المدن عادة وكان دورهم استشاريا محضا. وكان دور المجالس هذه النظر فقط في شؤون الميزانية وأوجه دخلها وصرفها، والمشاريع الإنمائية كإقامة الجسور والطرقات، وحتى هدم المساجد وإقامتها وبناء الكنائس ودور البيع. وكان افتتاح العمل بالمجالس الولائية رسمية في أكتوبر 1859.

2 – نظام البلديات:

كذلك أنشأ دستور 1848 النظام البلدي الفرنسي في الجزائر على تقسيم كل ولاية إلى مجموع من البلديات. وكان لكل بلدية مجلس أيضا ورئيس بلدية، وكان الفرنسيون ينتخبون ممثليهم في المجلس، وكان المجلس يضم بعض المستشارين الجزائريين الذين تعينهم السلطات الفرنسية، ويسمون مستشارين بلديين، وهم عادة من أعيان المدن أيضا. وفي هذه الفترة لم يكن منتخبا بل كان معينا من الوالي والحاكم العام. ومن صلاحيات الحاكم العام حل مجلس البلدية. ومهمة المجلس البلدي متعددة الجوانب فهي تشل دراسة الميزانية وتدبيرها والسهر على المرافق العامة وتنشيط الأسواق، والمحافظة على الطرقات، ورعاية التعليم. ولكن المسائل كلها بالنسبة للجزائريين لا تعني شيئا لأنهم بعيدون عن اهتمام البلديات بهم. وكان اهمالهم مصدر شكوي دائمة، رغم أنهم يدفعون الضرائب الثقيلة من أجل تنفيذ المشاريع المذكورة

أما غالبية الجزائريين فقد كانوا يقعون عادة تحت طائلة ما سمي (بالمكاتب المدنية)، وهي ليست بلديات، ولكنها وحدات لإدارة القبائل والأعراش. كان المسؤولون المدنيون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية للأعراش فيديرون القضاء، مستعملين الغلظة اللفظية والعصا والتهديد، ويسلطون العقوبات ويفرضون الغرامات ،ويجمعون المعلومات. وهؤلاء المسؤولون المدنيون كانوا يتعاونون في مهمتهم مع الوسطاء الجزائريين، وهم (القياد) وشيوخ القبائل والأعراش.

وبناء على القوانين الفرنسية السارية عندئذ فإن القايد أصبح يسمى (مساعدا بلديا) وكانت مهمته تتمثل في الجوسسة على بني جنسه وتوصيل الأخبار إلى السلطات المحلية الفرنسية، كما تتمثل مهمته في مساعدة المبعوثين الفرنسيين لجمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين، وكان يساعد مساعدون جزائريون أيضا يطلق عليهم (الحراس) "قارد شامبيط" وكان هؤلاء مثار شكوى من الناس لتعسفهم.

ومنذ 1867 أنشئ نظام (البلديات الجزائرية)، والتي كان معظم أعضائها من الكولون، وكانت لها صلاحيات واسعة وقد ورثت اختصاصاتها من المكاتب المدنية بعد الغائها، وأصبح الجزائريون داخلين تحت السلطة الإدارية لهذه البلديات الجديدة بواسطة القياد ورؤساء الأعراش. وكان ذلك نتيجة التوسع في المناطق المدنية التي أصبحت تشمل أكثر من مليون هكتار من الأراضي وتضم حوالي نصف مليون من الجزائريين. ولكن رغبات الجزائريين لم تكن تؤخذ في الاعتبار في هذه البلديات أيضا، وكان ممثلوهم فيها رموزا فقط ولا دخل لهم في القرار، رغم أن مهام المجالس البلدية دراسة الميزانية وجمع الضرائب المنجزة في أغلبها من الجزائريين.

وفي سنة 1868 ظهرت (البلديات المختلطة) في المناطق التي ما يزال يسيطر عليها العسكريون. وكان لهذه البلديات لجان تسييرها (وليس مجالس) وهي تتألف من ضباط مستشارين أوروبيين (فرنسيين) ومن مسلمين ويهود، لأحداث التوازن الذي كان الفرنسيون حريصين عليه، بقطع النظر على الأغلبية الجزائرية. والضابط المسؤول على البلدية المختلطة هو الذي يقوم أيضا بوظيفة القاضي وشيخ البلدية معا.

حيث يكثر الكولون تكون البلدية مدنية أو قريبا من ذلك، وحيث يكثر الجزائريون تظهر البلدية العسكرية على أنقاض المكتب العربي القديم. ولكن المكتب العربي (العسكري) لم يختف تماما، فقد ظلّ هو المفتاح لحكم الجزائريين في المناطق العسكرية الجنوبية.